

اثر المخاطرة الكلية في العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية [دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة]

م. ماجد جودة جاسم*

المستخلص .

يتجلى هدف البحث بعرض اطار مفاهيمي للعائد والمخاطرة وايضا تحليل العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية وكذلك قياس المخاطرة النظامية وغير النظامية للمصارف عينة البحث، وتضمن البحث جانبا تطبيقيا استند على فرضيات عدم حول اثر المخاطرة الكلية في العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية. وتم اختيار عينة من المصارف العراقية الخاصة موقعا لأجراء البحث وللمدة الممتدة من عام 2010 - 2015 واستخدم في البحث عدد من الاساليب المالية لتحليل عوائد وقياس المخاطرة الكلية للمصارف عينة البحث وكذلك تم استخدام عدد من الاساليب الاحصائية في اثبات او رفض فرضيات عدم. واهم ما تم التوصل اليه من خلال البحث هو يتوفر وعي وإدراك لدى المصارف العراقية عينة البحث بأهمية تنويع الاستثمارات من اجل تقادي المخاطرة المحتملة وكذلك وجود علاقة خطية معنوية بين العائد على الموجودات والمخاطرة الكلية وكذلك وجود علاقة خطية معنوية بين العائد على حق الملكية والمخاطرة الكلية. وتم وضع مجموعة من التوصيات على ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها ومن اهمها انه يتوجب على المصارف عينة البحث الاهتمام بالفكر المالي ولا سيما بالعائد والمخاطرة من اجل تحقيق العائد المقبول وبأدنى مستوى من المخاطرة خصوصا بعد التدهور الذي اصابها في السنين السابقة بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية والامنية.

الكلمات الرئيسية..

Impact The Total Risk In Return On Assets And Return On Equity Application Study In Sample Of Private Al-Iraqi Banks

Majid Jawdat Jasim

Abstract

The objective of the research is to present the conceptual framework of return and risk, Also, the return on assets and the return on equity are analyzed for the banks considered in this study. In addition it was analyzed measuring the systemic and un systemic risk of the considered banks . the research included an applied aspect based on the null hypothesis about the effect of total risk in return on assets and return on equity . It was selected some of the Iraqi private banks as a sample to apply the research for the period from 2010 to 2015 . Several financial

* عضو هيئة تدريسية / كلية المصطفى الجامعة

methods were used to analyze the returns and to measure the total risk for considered banks. Furthermore, a number of statistical methods were used to accept or reject null hypothesis. The most important findings of this study show to the banks owners the importance of diversifying investments in order to avoid the possible risk the between the return on equity and total risk. a number of recommendations are concluded depending on the research financial thought in terms of return and risk therefore these banks can achieve acceptable returns and low risk especially after the difficulties in previous years due to political economic and security problems .

Keywords:-

المقدمة.

يتزايد اهتمام المستثمرين ورجال الأعمال بتحقيق العائد العالي وبأدنى مخاطرة وفي ضوء ذلك تواجههم صعوبات في عملية الاختيار الصائب والكفوء لقرارات الاستثمار التي تتطلب عائد عالي ومخاطرة متدنية لذا يستدعي الأمر الأخذ بنظر الاعتبار كافة الدراسات والتحليلات المعتمدة على المعايير العلمية كون بيئة الأعمال الخاصة بالمصارف عينة البحث تتصف بالتغير وشدة المنافسة مما يؤدي إلى انعكاس ذلك على النشاط الاقتصادي وعموماً فإن قياس الأداء لأي نشاط استثماري يتم من خلال معرفة معدل العائد المتحقق من الموجودات (العائد على الاستثمار) والعائد على حق الملكية في شكل نسبة مئوية سنوية خلال مدة معينة ، وذلك في ضوء محتويات المخاطرة الكامنة في مزيج الاستثمارات المختارة والتي تمثل عملياً ترجمة لقرارات الإدارة في هذا الشأن. يتكون هذا البحث من أربعة مباحث جاء المبحث الأول ليكون حلقة وصل بين الجانب النظري والجانب التطبيقي فيركز على تحديد المنهجية العلمية للبحث لتأكيد الحقائق النظرية والفرضيات التي استند عليها البحث. أما المبحث الثاني فتناول الإطار المفاهيمي للعائد بشكل عام والعائد على الموجودات والعائد على حق الملكية بشكل خاص والإطار المفاهيمي للمخاطرة وأنواعها وإيضاً العلاقة بين العائد والمخاطرة. أما المبحث الثالث فيشكل الجانب التطبيقي للبحث الذي يركز على تحليل العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية وقياس المخاطرة الكلية للمصارف عينة البحث ولقد تم التحليل على أساس سنوي وكذلك استخراج علاقات الارتباط والتأثير. وخصص المبحث الرابع لأهم الاستنتاجات النظرية التي توصل إليها الباحث وإيضاً الاستنتاجات العملية في ضوء نتائج الجانب التطبيقي للبحث، وتم وضع مجموعة من التوصيات التي صاغها الباحث في ضوء ما تم التوصل إليه من استنتاجات .

المبحث الأول. أولاً. منهجية البحث

مشكلة البحث. يسعى المستثمرون ورجال الأعمال في المصارف العراقية الخاصة للاستثمار في المشاريع الاقتصادية الى تحقيق عائد مقبول وفي الوقت ذاته تواجههم صعوبات في عملية الاختيار الصائب لهذه المشاريع من حيث العائد والمخاطرة ومن المعروف ان المصارف تعمل في ظل بيئة تتسم بالتغيير تنعكس اثار هذا التغيير على النشاط الاقتصادي عموماً كالتغيير في حجم العرض او الطلب او تغيرات الاسعار او معدلات التضخم واسعار الفائدة وللتقليل من هذه الاثار يتم اجراء الدراسات للعائد والمخاطرة التي يمكن ان تواجه هذه المصارف وعليه تتحدد مشكلة الدراسة بأثر التساؤلات الآتية

- أ - هل تؤثر المخاطرة الكلية في العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث.
- ب - هل تؤثر المخاطرة الكلية في العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث.

هدف البحث

- أ- تقديم إطار مفاهيمي لموضوع العائد بشكل عام والعائد على الموجودات والعائد على حق الملكية.
- ب - تحليل العائد المتحقق من نشاط المصارف عينة البحث بنوعيه العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية.
- ج- تقديم إطار مفاهيمي لموضوع المخاطرة النظامية وغير النظامية والكلية للمصارف عينة البحث .
- د - تحليل المخاطرة النظامية وغير النظامية والكلية للمصارف عينة البحث .
- هـ- تحديد افضل مصرف من حيث تحقيقه اقل مخاطرة مع اعلى عائد خلال مدة البحث.

أهمية البحث

- أ - تتجسد أهمية البحث في تقديم إطار معرفي وتطبيقي إلى المستثمرين والمحللين في المصارف الخاصة من اجل ادارة قرارات الاستثمار .
- ب - في ضوء عملية الاستثمار والتحليل تقوم ادارات المصارف بالمبادلة بين العائد والمخاطرة لتحديد مزيج الاستثمارات الامثل .

فرضيات البحث

- أ - عدم وجود اثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين المخاطرة الكلية والعائد على الموجودات .
 - ب - عدم وجود اثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين المخاطرة الكلية والعائد على حق الملكية.
- مجتمع وعينة البحث.** تمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية الخاصة وتم اختيار عينة من هذه المصارف وهي مصرف الاستثمار العراقي والأهلي العراقي والائتمان العراقي ومصرف الخليج التجاري ومصرف بغداد التجاري ومصرف دار السلام .

الحدود الزمنية للبحث. شملت الحدود الزمنية للبحث مدة ستة سنوات اي من سنة 2010 -

2015

اساليب جمع البيانات. بالنسبة للجانب النظري تم الاعتماد على المصادر العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث إما الجانب التطبيقي فقد تمت الاستعانة بالكشوف المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث وهي كشف الميزانية العمومية وكشف الدخل وتحليل هذه الكشوفات.

الأساليب المالية والإحصائية المستخدمة في البحث

أ - العائد على الاستثمار (العائد على الموجودات) ويرمز له (RoA) أو (RoI) ويتم استخراجها وفق المعادلة الآتية: $ROA = \text{Net income} / \text{total Assets}$ (العامري، 2001: 141)

حيث إن:-

RoA = معدل العائد على الموجودات ، Net income = صافي الدخل ، Total Assets = الموجودات الكلية

ب- معدل العائد على حق الملكية. ويرمز له اختصاراً (ROE)

ويتم استخراجها وفق المعادلة الآتية: $ROE = \text{Net income} / \text{Equity}$ (العامري ، 2001: 142) حيث أن:-

ROE = معدل العائد على حق الملكية ، Net income = صافي الدخل ، Equity = حقوق الملكية (المساهمين)

ج- معامل بيتا. ويرمز له برمز (β)

ويتم استخراجها وفق المعادلة الآتية: (Ross ,et , al , 1996 :306) $\text{cov} (R_i - R_M) / \sigma^2 R_M$ حيث إن :-

β = معامل بيتا، $\text{cov} (R_i - R_M)$ = التباين المشترك بين عائد الموجود R_i وعائد محفظة السوق R_M ، $\sigma^2 R_M$ = تباين عائد محفظة السوق

المخاطرة الكلية . ويتم استخراجها وفق المعادلة الآتية :

$$\text{Total Risk} = \text{un systemic Risk} + \text{Systemic Risk}$$

حيث إن

Total Risk : المخاطرة الكلية ، Systemic Risk : المخاطرة النظامية

Un Systemic Risk : المخاطرة غير النظامية

أي إن المخاطرة الكلية (تباين العائد الكلي) = المخاطرة النظامية + المخاطرة غير النظامية

المخاطرة النظامية : مخاطر السوق : يمكن قياس المخاطرة النظامية من خلال معامل بيتا فهي تساوي حاصل ضرب مربع معامل بيتا في تباين عائد محفظة السوق .

ويتم استخراجها من خلاله المعادلة الآتية : $\text{Systemic Risk} = \beta^2 \cdot \sigma^2 M$ (العامري ، 2010: 42) حيث أن :

Systemic Risk = المخاطرة النظامية ، β^2 = مربع معامل بيتا ، $\sigma^2 M$ = تباين عائد السوق

المخاطرة غير النظامية.

مقياس المخاطرة هو التباين وتحسب من خلال التباين في معدل العائد على حق الملكية RoE .

من خلال المعادلة الآتية : $ROE = VROE / E$ (العامري ، 2010 : 44) حيث إن :-

$VROE$ = تباين المخاطرة غير النظامية

σROE = الانحراف المعياري لمعدل العائد على حق الملكية

ROE = E متوسط معدل العائد على حق الملكية

Arithmetic mean

الوسط الحسابي

$$\bar{X} = \frac{\sum x_i}{n}$$

يتم حسابة وفق القانون اللاتي:

Standard Deviation

الانحراف المعياري

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum (x_i - \bar{x})^2}{N-1}}$$

يقيس مجموع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي وبحسب وفق الآتي :-

التباين variation وهو مربع الانحراف المعياري وبحسب بموجب المعادلة:- $v = \sigma^2$

Person correlation

معامل الارتباط بيرسون

ويستخدم في قياس قوة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة . ويتم استخراجها وفق القانون الآتي .

$$r = \frac{\sum_{i=1}^n ((x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y}))}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2 \sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2}}$$

Limitation Regression

معامل التحديد يرمز له برمز R2

$$R^2 = r^2$$

وهو مربع معامل الارتباط ويستخرج وفق المعادلة الآتية:-

الانحدار الخطي البسيط.

وتستخرج معادلة الانحدار الخطي بين العائد والمخاطرة بموجب المعادلة الآتية : $y_i = \hat{a} + bX_i$

حيث إن :- Y_i = العائد ، X_i = المخاطرة

$\hat{a}$ = الثابت (قيمة العائد عندما تكون المخاطرة = صفر)

وتستخرج بموجب المعادلة الآتية:- $\hat{a} = \bar{y} - \bar{X} \hat{b}$

$\hat{b}$ = الميل (مقدار العائد عندما تتغير المخاطرة بمقدار وحدة واحدة وتحسب وفق المعادلة الآتية

$$\hat{b} = \frac{n \sum x_i y_i - \sum x_i \sum y_i}{n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2}$$

المبحث الثاني / الجانب النظري

أولاً ، الاطار المفاهيمي للعائد

هو مجموعة من الإيرادات الناجمة عن الاستثمار خلال مدة معينة ، ويمثل العائد مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأساسي والذي يؤدي إلى تعظيم ثروة المستثمر والعائد دالة لمستوى المخاطرة المصاحبة للاستثمار وهو محصلة ما يلي : (آل شبيب ، 2010 : 61)

(1) حصة السهم الواحد من الأرباح الموزعة

(2) الزيادة أو النقصان برأس المال الأساسي

أو هو الأرباح أو الخسائر الكلية المتوقعة من أي استثمار خلال مدة محددة من الزمن والمحسوب من خلال قسمة التوزيعات النقدية للموجود مضاف إليها مقدار التغير في القيمة على القيمة الأولية للاستثمار

في بداية المدة (228 : 2009 , Gitman) أما (Feibel) فقد عرف العائد بأنه " قيمة الفرق بين القيمة الأولية للاستثمار والقيمة النهائية خلال مدة من الزمن". أما نسبة العائد فهو " مقدار العائد الذي يستلم من أي استثمار خلال مدة زمنية معينة. (16 : 2003 , Feibel)
وان اهم هذه العوائد :

1. العائد على الموجودات (العائد على الاستثمار) ROA

تقيس هذه النسبة الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح الناجمة عن عملية الاستثمار في الموجودات، ويعد هذا المقياس احد مقاييس الربحية للمصرف في الأجل القصير والأجل الطويل للاستثمار وان ارتفاعه يدل على سياسة إدارة المصرف الكفوة (العامري ، 2001:141). ويمكن استخراجه من خلال قسمة صافي الدخل على اجمالي الموجودات وايضا من خلال ضرب هامش الربح في دوران الموجودات (Block & Hirt , 56 : 2000) وهذا يعني بأن العائد على الموجودات ممكن رفعه من خلال أما زيادة هامش الربح أو زيادة سرعة دوران الموجودات حيث أن :-

$$ROA = (\text{Net Income}) / \text{Sales} * \text{Sales} / (\text{Total Asset})$$

فزيادة هامش الربح تؤثر سيطرة كبيرة على التكاليف ، أما سرعة نسبة دوران الموجودات فتؤثر كفاءة استخدام الموجودات في كشف الميزانية .

2. العائد على حق الملكية ROE

تقيس هذه النسبة العائد المتحقق للمساهمين من أموالهم المستثمرة في الشركة وان معدل العائد على حقوق الملكية هو المعيار الأكثر شمولاً لقياس فاعلية الإدارة ذلك أنه يعكس ربحية الموجودات وربحية هيكل التمويل أي أنه يعتبر مقياساً لربحية كل من قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (هندي ، 2004 : 105) وهذا المقياس هو بنفس أهمية المقاييس الأخرى للربحية فأن حصول الشركة على معدل عائد على حق الملكية أعلى من معدل الصناعة يؤثر أن المساهمين يحصلون على مكافآت أعلى من نظرائهم في الصناعة (العامري، 2001 : 142). وإن الهدف الرئيس للمصرف هو تعظيم العائد وهذا الهدف قد يتحقق أو لا يتحقق من خلال استخدام القروض لزيادة العائد على حق الملكية لأن القرض يمثل زيادة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف وبذلك فأن كل حالة قد تقيم بشكل منفصل عن الأخرى (Block & Hirt , 2000 . 58).

ثانياً ، الاطار المفاهيمي للمخاطرة

1. مفهوم المخاطرة/ تنشأ المخاطرة عن حالة عدم التأكد (Uncertainty) المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار، ذلك لأن الأهداف التي يسعى إليها المستثمر، يرتبط مدى تحققها عادة بتدفقات نقدية مستقبلية ينتظر الحصول عليها من استثمار امواله في المشروع الاقتصادي ، ولأن احتمال تحقق هذه التدفقات مرهون بعوامل خارج نطاق سيطرة المستثمر، لذا يصبح من المستحيل افتراض تحقق هذه التدفقات بدرجة 100%، ومتما انخفاض احتمال تحقق هذه التدفقات النقدية التي يتوقعها المستثمر عن درجة 100% تبرز المخاطرة والتي تزيد درجتها ارتفاعاً كلما انخفضت احتمالات تحقق هذه التدفقات والعكس بالعكس، وعدم التأكد موجود في أغلب المهام التي يضطلع بها مدراء المالية بسبب عدم

معرفتهم الدقيقة بالتغيرات التي ستحدث في المستقبل مثل قوانين الضريبة، طلبات الزبائن، الاقتصاد أو معدلات الفائدة (مطر وتيم ، 2005 : 31).

وتعرف المخاطرة على أنها احتمالية تحقيق عائد اقل مما هو متوقع أو سالب (خسارة) (عبد الهادي ، 2008 : 239) كما تعرف على أنها احتمال تحقيق عائد أو تدفق نقدي اقل من العائد المتوقع فكلما زاد احتمال تحقيق عوائد أو تدفقات نقدية اقل من المتوقع أو سالبة كلما ارتفعت المخاطرة (العلي ، 2010 : 205) وتكون درجة المخاطرة في بعض الاستثمارات صفراً كالسندات الحكومية والودائع المصرفية باعتبارها استثمارات خالية من المخاطرة مقارنة مع الاستثمارات المالية في أسهم الشركات وخاصة الجديدة منها أو تلك التي تخصص بعمليات ذات درجة عالية من التقلب حيث ترتفع مخاطرتها لدرجة عالية (الشماع ، 1992 : 406) ويعتقد (Gitman) إن المخاطرة هي خسارة الفرص المالية أو أي تغيير متوقع في تقلبات عائد الموجود المستثمر فيه (88 : 2009 ، Gitman). وتتوزع وجهة نظر المستثمرين باتجاه المخاطرة إلى ثلاثة فئات وهي :- (Gitman,2009:88)

أ. المستثمر غير المكترث بالمخاطرة Risk In different

وفق هذا النوع من المخاطرة فإن المستثمرين يريدون العائد الذي لا يتأثر بانتقال المخاطرة من فئة لأخرى اي إن المستثمر لا يريد تغيير في معدل العائد الذي يطلبه عندما تزداد المخاطرة بدرجة معينة.

ب. المستثمر المجازف أو الباحث عن المخاطرة Risk – Seeking

يميل بعض المستثمرين في هذا النوع من المخاطرة نحو الاستثمار بالموجودات ذات الخطورة العالية لإدراكهم بأن المخاطرة الأعلى ترتبط بعوائد أعلى وبالتالي فإن تحمل الجزء الإضافي من مخاطرة مرتبط بالحصول على عوائد غير اعتيادية .

ج. المستثمر المتجنب للمخاطرة Risk – Averse

المستثمرون في هذا النوع يريدون زيادة في العائد مع أي زيادة في المخاطرة واغلب المستثمرين هم من هذا النوع ويطلبون عوائد متوقعة أعلى لتعويضهم عن المخاطرة الأعلى لذلك تكون العوائد المطلوبة للموجودات عالية المخاطرة أعلى مما هي عليه في الموجودات الأقل مخاطرة بسبب الزيادة في المخاطرة .

2-أنواع المخاطرة

أ. المخاطرة النظامية systematic Risk

وهي المخاطرة غير القابلة للتنويع، وتدعى ايضاً بمخاطرة السوق اي المرتبطة بعوامل السوق التي تؤثر على جميع المنظمات ولا يمكن إزالتها من خلال التنويع (250 : 2009 ، Gitman)، وهي تنشأ من حقيقة أن هناك مخاطر أخرى تؤثر على المنظمة في الاقتصاد الكلي للبلد والتي تهدد كل المنظمات وهذا ما يجعل الأسهم تميل إلى التحرك معاً أو باتجاه واحد مما يؤدي الى تعرض المستثمرين إلى مخاطر السوق بغض النظر عن عدد الأسهم التي يمتلكونها أو أنواع هذه الأسهم (: 2001 ، Brealey &Myers 67)، وتعرف أيضاً بأنها تقلبات عائد الموجودات نتيجة إلى عامل طبيعي خارج إرادة المنظمة مثل حدوث حرب او تغيير نظام سياسي ، ويستخدم معامل بيتا في قياس هذه المخاطرة. (عبد الهادي ، 2008 : 35) ومن أهم خصائص المخاطرة النظامية (رمضان ، 2002 : 333) :-

- تنتج عن الظروف الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في السوق بشكل عام .
- لا يقتصر تأثيرها على منظمة معينة أو قطاع معين .

ب - المخاطرة غير النظامية Un systematic Risk

وهي مخاطرة الموجود المرتبطة بمنظمة معينة ولمبررات عشوائية ويمكن إزالتها بالنسبة للمنظمات المستثمرة من خلال التنوع لاستثماراتها (Gitman , 2009 : 250) ، وتنشأ هذه المخاطرة من مخاطر متعددة تحيط بالمنظمة نفسها وتكون خاصة بها وربما يكونها المنافسون المباشرون للمنظمة (Brealey & Myers , 2001: 167)، وتعرف أيضاً بأنها مخاطرة المنظمة أي المخاطرة الناتجة عن عوامل خاصة بالمنظمة المراد الاستثمار بها وتؤدي إلى عدم التأكد من عائد الاستثمار وتدعى أيضاً بمخاطرة العمل (رمضان ، 2002 : 333)، أو أنها المخاطرة التي تؤثر على موجود واحد أو عدد قليل من الموجودات (Ross,et.al,2008:322)، ومن هذه المخاطر التي قد تحدث في منظمة ما.(رمضان، 2002:334):-

- حدوث إضراب للعاملين في تلك المنظمة.
 - عدم كفاءة الإدارة في تلك المنظمة .
 - ظهور ابتكارات جديدة منافسة لما تنتجه المنظمة .
 - الحملات الإعلانية من المنافسين .
 - تغير أذواق وطلبات الزبائن بالنسبة لمنتجات المنظمة .
 - ظهور قوانين جديدة تؤثر على تلك المنظمة .
- وتقاس المخاطرة غير النظامية بمعامل تباين العائد على حق الملكية، ولذلك لا يختلف قياس هذه المخاطرة عن تباين العائد على الموجودات (العائد على الاستثمار) في المنظمات التي لا تستخدم الرفع المالي، حيث تصبح المخاطرة غير النظامية لهذه المنشآت مخاطرة تشغيلية فقط، في حين يشمل جزؤها المالي في المنظمات التي تستخدم الرفع المالي .

ج - المخاطرة الكلية Total Risk

تعرف المخاطرة الكلية بأنها التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار سواء كان ذلك استثماراً في أوراق مالية أو أي مجال استثماري آخر (الدوري ، 2010: 205) ، وتشمل المخاطرة الكلية كل من المخاطرة النظامية (مخاطرة السوق) والمخاطرة غير النظامية أي أنها مجموع التباين في معدل العائد المتوقع والناتج من مجموع المخاطرتين (Weston ,1996: 363)

3- مقاييس المخاطرة

- أ - معامل بيتا (β) باستخدام معامل بيتا نستطيع التعامل مع المخاطرة النظامية مثل مخاطرة التضخم، و β مقياس للمخاطرة النظامية ومؤشر لدرجة حركة عائد سهم معين استجابة لتغير عائد السوق، وهذا النوع من الاستجابة استخدم لتطوير نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (CAPM) (Gitman, 2009 : 250)
- ب - التباين والانحراف المعياري. إن التباين والانحراف المعياري هما مقياس المخاطرة غير النظامية، إذ أن تباين احد الموجودات يقيس مقدار التغير لعائد الموجود (Weston ,1996: 363)

4 - العلاقة بين العائد والمخاطرة

تعد العلاقة بين العائد والمخاطرة ذات أهمية بالغة عند تحديد تشكيلة الاستثمارات التي تبتغي إدارة المنظمة منها الحصول على عائد مقبول وبالمقابل يتوجب عليها ان تكون مستعدة لتحمل درجة أعلى من المخاطرة، وأن العلاقة بين العائد والمخاطرة هي علاقة طردية (موجبة)، لأن الأفراد يحملون موجودات ذات مخاطرة فقط عندما يتوقعون عائداً يعوضهم عن هذه المخاطرة، وإن المستثمر يستطيع تحديد أفضل الموجودات التي يرغب الاستثمار فيها، وبالتأكيد إن المستثمر يرغب بالموجودات التي تحتوي على أعلى عائد متوقع وأقل انحراف معياري (285 : 1996, Ross, et.al)، وبالنسبة للمخاطرة النظامية (مخاطرة السوق) فهي تتعلق بالسوق بشكل عام وبالمناخ الاستثماري الذي يعمل فيه المصرف، فالتغيرات في الاقتصاد ككل وفي بيئة الاستثمار في السوق هي عوامل تؤثر على عوائد جميع الأسهم لكل المنظمات العاملة في السوق. وإن ما يمكن التخلص منه من خلال التنوع هو المخاطر المتعلقة بالمصرف ذاته مثل وقوع حريق في مستودعات المصرف وهذا يعد مخاطرة غير نظامية. أما مخاطر السوق فلا يمكن التغلب عليها بالتنوع حيث أنها مخاطر أساسية تؤثر على جميع الاستثمارات وبالتالي على جميع الأسهم. كما إن ليس جميع الأسهم على نفس المستوى من المخاطرة حيث إن بعض الاستثمارات حساسة جداً للتحركات السوقية والبعض الآخر ليست بذلك المستوى من الحساسية وإذا كان التنوع يقلل المخاطرة فإن قرار التنوع راجع إلى المستثمر نفسه فسعر السهم لا يلعب دوراً في التنوع إذ لا يوجد للسهم سعرين أحدهما للتنوع والآخر لعدم التنوع (كداوي، 2009 : 1)

المبحث الثالث / الجانب التطبيقي

أولاً: تحليل معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية وكذلك تحليل المخاطرة النظامية وغير النظامية والكلية للمصارف عينة البحث وعلى النحو الآتي:

1- تحليل العائد على الموجودات

الجدول (1)

معدل العائد على الموجودات لعينة المصارف للفترة 2010-2015

المصرف \ السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
الاستثمار العراقي	0.05	0.04	0.011	0.015	0.001	0.002	0.019
الأهلي العراقي	0.06	0.03	0.035	0.02	0.003	0.015	0.026
الائتمان العراقي	0.02	0.02	0.03	0.015	0.004	0.003	0.015
الخليج التجاري	0.02	0.02	0.025	0.02	0.001	0.002	0.014
بغداد التجاري	0.006	0.02	0.03	0.02	0.001	0.018	0.013
دار السلام	0.016	0.001	0.01	0.01	0.002	0.005	0.007
المتوسط	0.028	0.021	0.023	0.016	0.002	0.007	0.016

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصارف أعلاه

يبين الجدول (1) معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث. وقد ظهر من خلاله إن المصرف الأهلي العراقي حقق أعلى معدل عائد على الموجودات خلال المدة إذ بلغ 0.026. وهو أعلى من معدل عائد السوق البالغ 0.016. وقد حقق المصرف أعلى معدل عائد على الموجودات قياساً بمعدل عائد السوق ومتوسط عائد للأعوام 2010, 2011, 2012, 2013 إذ بلغ على التوالي 0.06 و 0.03 و 0.035

و0.02 إما في عام 2014 وعام 2015 حقق اقل عائد على الموجودات قياسا لمتوسط عائد السوق إذ بلغ على التوالي 0.003 و0.015 ويليه مصرف الاستثمار العراقي ومصرف الائتمان العراقي ومصرف الخليج التجاري ومصرف بغداد التجاري إذ بلغ على التوالي 0.019، 0.015، 0.014، 0.013، إما مصرف دار السلام فقد احتل المرتبة الأخيرة في متوسط العائد على الموجودات قياسا بعائد السوق إذ بلغ 0.007.

2. تحليل العائد على حق الملكية

(الجدول 2)

معدل العائد على حق الملكية لعينة المصارف للمدة 2010-2015

المتوسط	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة / المصرف
0.121	0.02	0.02	0.17	0.18	0.12	0.22	الاستثمار العراقي
0.205	0.01	0.015	0.32	0.29	0.40	0.20	الأهلي العراقي
0.110	0.025	0.018	0.10	0.15	0.20	0.17	الائتمان العراقي
0.096	0.01	0.01	0.18	0.15	0.11	0.12	الخليج التجاري
0.071	0.02	0.01	0.15	0.10	0.11	0.04	بغداد التجاري
0.044	0.011	0.014	0.20	0.01	0.01	0.02	دار السلام
0.108	0.016	0.014	0.186	0.146	0.158	0.128	المتوسط

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى الكشوفات المالية للمصارف أعلاه

يوضح الجدول (2) معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث. وقد ظهر من خلاله إن المصرف الأهلي العراقي قد حقق أعلى معدل للعائد على حق الملكية خلال المدة إذا بلغ 0.205 وهو أعلى من معدل عائد السوق البالغ 0.108 ففي عام 2011 حقق هذا المصرف أعلى معدل عائد إذ بلغ 0.40 قياسا بمعدل عائد السوق ومتوسط عائد المصرف . ويليه مصرف الاستثمار العراقي إذ حقق معدل عائد على حق الملكية بلغ 0.121 خلال المدة وهو أعلى من معدل عائد السوق وحقق المصرف أعلاه أعلى نسبة عائد له خلال مدة الدراسة في عام 2010 إذ بلغت 0.22 ومن ثم يليه مصرف الائتمان العراقي إذا حقق معدل عائد 0.110 وهو يساوي معدل عائد السوق تقريبا وحقق مصرف الخليج التجاري ومصرف بغداد التجاري معدل عائد على حق الملكية بلغ على التوالي 0.096 و0.071 وهما اقل من معدل العائد على حق الملكية بالنسبة لعائد السوق . في حين احتل مصرف دار السلام المرتبة الأخيرة من حيث العوائد إذ بلغ معدل العائد خلال مدة الدراسة 0.044 وهو اقل من متوسط عائد السوق .

3. تحليل المخاطر النظامية وغير النظامية للمصارف عينة البحث بالنسبة لمعدل العائد على الموجودات

(الجدول 3)

المخاطرة النظامية وغير النظامية والكلية لعينة المصارف بالنسبة للعائد على الموجودات للمدة من 2010-2015

المخاطرة الكلية	المخاطرة غير النظامية	المخاطرة النظامية	المخاطرة / المصرف
1.034	0.074	0.96	الاستثمار العراقي
0.66	0.010	0.65	الأهلي العراقي
0.775	0.055	0.72	الائتمان العراقي
0.569	0.019	0.55	الخليج التجاري
0.959	0.059	0.90	بغداد التجاري
0.756	0.026	0.73	دار السلام
0.792	0.040	0.751	متوسط المخاطر

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصارف أعلاه

يبين الجدول (3) تحليلاً للمخاطرة النظامية وغير النظامية والمخاطرة الكلية بالنسبة للعائد على الموجودات للمصارف عينة البحث فقد حقق مصرف الخليج التجاري أدنى مستوى مخاطرة كلية إذ بلغت 569. وهي أقل من متوسط مخاطرة عائد السوق للمصارف ثم يليه المصرف الأهلي العراقي بمستوى مخاطرة كلية بلغ 66. وهي أقل من متوسط مخاطرة عائد السوق للمصارف، وبلغ مستوى المخاطرة الكلية لمصرف دار السلام والائتمان العراقي 756 . 775. على التوالي وتكون مقارنة لمتوسط مخاطرة عائد المصارف أما مصرف بغداد التجاري ومصرف الاستثمار العراقي فقد حققا مستوى مخاطرة كلية مرتفع قياساً بمتوسط مخاطرة عائد المصارف إذ بلغ 959. ، 1.034 على التوالي .

4 - تحليل المخاطرة النظامية وغير النظامية للمصارف عينة البحث بالنسبة لمعدل العائد على حق الملكية

الجدول (4)

المخاطرة النظامية و غير النظامية والكلية لعينة المصارف بالنسبة للعائد على حق الملكية للمدة من 2010 – 2015

المخاطرة الكلية	المخاطرة غير النظامية	المخاطرة النظامية	المخاطرة المصرف
0.434	0.044	0.39	الاستثمار العراقي
0.284	0.076	0.208	الأهلي العراقي
0.860	0.030	0.83	الائتمان العراقي
0.966	0.036	0.93	الخليج التجاري
0.716	0.026	0.69	بغداد التجاري
0.936	0.016	0.92	دار السلام
0.699	0.038	0.661	متوسط المخاطر

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصارف أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول (4) ان المصرف الأهلي العراقي قد حقق أدنى مستوى مخاطرة كلية إذ بلغت 284 . وهي أقل من متوسط مخاطرة عائد السوق، وحقق مصرف الاستثمار العراقي مستوى مخاطرة بلغ 434. وهي أقل من متوسط مخاطرة عائد السوق أما بالنسبة لبقية المصارف وهي الائتمان العراقي والخليج التجاري وبغداد التجاري ودار السلام فقد حققت مستويات مخاطرة أعلى من متوسط مخاطرة عائد المصارف إذ بلغت على التوالي 860 . 966، . 716 ، 936.

ثانياً- تحليل علاقة الارتباط والتأثير بين المخاطرة الكلية ومعدل العائد على الموجودات

لغرض إجراء تحليل علاقة الارتباط والتأثير بين المخاطرة الكلية (المتغير المستقل) ومعدل العائد على الموجودات (المتغير المعتمد) للمصارف عينة البحث تم استخدام معادلة الارتباط لقياس قوة العلاقة بين المتغيرين ولمعرفة التغير في معدل العائد على الموجودات (الاستثمار) بدلالة تأثير المخاطرة الكلية تم استخدام معامل التحديد، ولحساب مقدار التغير في العائد بتأثير المخاطرة الكلية ثم تقدير معادلة الانحدار $y_i = \hat{a} + bx_i$ حيث تمثل b (الميل) مقدار التغير في العائد y_i عندما تتغير المخاطرة الكلية x_i بمقدار وحدة واحدة ويمثل a الثابت قيمة العائد عندما تكون المخاطرة تساوي صفر .

الجدول (5)

خلاصة العلاقة والتأثير بين المخاطرة الكلية ومعدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة 2010-2015

المتوسط	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة العلاقة
0.52	0.36	0.60	0.62	0.65	0.50	0.40	الارتباط r
0.056	0.04	0.08	0.05	0.07	0.06	0.04	الثابت a
1.56	.60	1.91	2	2.5	1.20	1.15	الميل b
0.284	0.129	0.36	0.384	0.422	0.25	0.16	معامل التحديد R ²
8.72	4.91	9.88	10.36	13.12	8.07	6.05	قيمة t المحسوبة
24.57	10.24	27.12	31.2	40.31	25.42	15.134	قيمة F المحسوبة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسوب

ويظهر الجدول (5) نتائج التحليل الإحصائي للمصارف عينة البحث في إنشاء المدة الزمنية للبحث. وقد أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط خلال هذه المدة ووجود تأثير معنوي للمخاطرة الكلية على العائد على الموجودات خلال مدة البحث.

توضح نتائج الجدول أعلاه إن معامل الارتباط بين المخاطرة الكلية ومعدل العائد على الموجودات في عام 2012 بلغ 0.65 يدعم ذلك قيمة t المحسوبة البالغة 13.12 وهو أقوى ارتباط مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة وقوية إذا ما قورنت بباقي الأعوام، وفي عام 2013 بلغ معامل الارتباط 0.62. مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية يدعم ذلك قيمة t المحسوبة البالغة 10.36 وتحقق أدنى معامل ارتباط في عام 2010 وعام 2015 إذ بلغ على التوالي 0.40 ، 0.36 ، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة يدعم ذلك قيمة t المحسوبة البالغة على التوالي 6.05 ، 4.91 وبشكل عام بلغ متوسط معامل الارتباط لكافة السنوات 0.52 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المخاطرة الكلية ومعدل العائد على الموجودات يدعم ذلك قيمة t المحسوبة البالغة 8.72 وأيضاً أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إن تأثير المخاطرة الكلية في معدل العائد على الموجودات كان ضعيفاً إلى المتوسط إذ بلغ 0.422 في عام 2012 مما يشير إلى إن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المخاطرة الكلية تؤدي إلى زيادة مقدارها في العائد 2.5 وهذا يعني إن 42% من التغيرات في العائد سببها التغير في المخاطرة أي إن العلاقة بين العائد والمخاطرة هي علاقة معنوية خطية في 42% منها يدعم ذلك قيمة F المحسوبة البالغة 40.31 وهذا يناقض فرضية العدم .

إما في عام 2013 فقد بلغ 0.384 مما يشير إلى إن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المخاطرة الكلية تؤدي إلى زيادة مقدارها في العائد 2 وهذا يعني إن 38% من التغيرات في العائد سببها التغير في المخاطرة أي إن العلاقة معنوية خطية بين العائد والمخاطرة في 38% منها يدعم ذلك قيمة F المحسوبة البالغة 31.2 وهذا يناقض فرضية العدم أيضاً إما في عام 2014 فقد كان تأثير المخاطرة الكلية في العائد متوسطاً إذ بلغ 0.36 مما يشير إلى إن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المخاطرة الكلية تؤدي إلى زيادة مقدارها في العائد على الموجودات 1.91 أي إن العلاقة معنوية خطية بين العائد والمخاطرة في 36% منها يدعم ذلك قيمة F المحسوبة البالغة 27.12 وهذا يناقض فرضية العدم أيضاً وفي الأعوام 2011 ، 2010 ، 2015 بلغ تأثير المخاطرة الكلية في العائد على الموجودات 0.25 ، 0.16 ، 0.129 ، على التوالي مما يشير إلى وجود تأثير ضعيف يدعم ذلك قيم F المحسوبة البالغة 15.134 ، 25.42 ،

10.24 على التوالي و بشكل عام لسنوات البحث فقد كان تأثير المخاطرة الكلية في العائد على الموجودات ضعيفا إذ بلغ 0.284 أي إن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المخاطرة الكلية يؤدي إلى زيادة مقدارها 1.56 في العائد وهذا يعني إن 28% من التغيرات في العائد على الموجودات سببها التغير في المخاطرة أي إن العلاقة معنوية خطية بين العائد والمخاطرة في 4، 28% منها يدعم ذلك قيمة F المحسوبة البالغة 24.57

ثالثا- تحليل علاقة الارتباط والتأثير بين المخاطرة الكلية ومعدل العائد على حق الملكية

الجدول (6)

خلاصة العلاقة والتأثير بين المخاطرة الكلية ومعدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث للمدة 2010 - 2015

المتوسط	2015	2014	2013	2012	2011	2010	العلاقة / السنة
0.46	0.31	0.29	0.61	0.53	0.57	0.45	الارتباط r
0.03	0.14-	0.12-	0.07	0.053	0.05	0.32	الثابت a
3.01	-37.7	-31.2	35.8	17.9	20.2	13.10	الميل b
0.22	0.09	0.08	0.37	0.28	0.32	0.20	معامل التحديد R ²
6.51	3.1	2.5	9.9	8.09	8.8	6.7	قيمة t المحسوبة
17.89	5.7	3.8	28.4	23.8	26.23	19.44	قيمة F المحسوبة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسوب

توضح نتائج التحليل الإحصائي للمصارف عينة البحث والمبينة في الجدول (6) وقد ظهر إن الارتباط بين المخاطرة الكلية ومعدل العائد على حق الملكية في عام 2013 هو الأقوى ارتباطا إذ بلغ 0.61 وهي علاقة ارتباط قوية موجبة ومعنوية يدعم ذلك قيمة t المحسوبة والبالغة 9.9، أما في عام 2011 و 2012 بلغ معامل الارتباط بين المخاطرة الكلية ومعدل العائد على حق الملكية 0.53 و 0.57 على التوالي وهي علاقة متوسطة موجبة ومعنوية يدعم ذلك قيمة t المحسوبة البالغة على التوالي 8.8 ، 8.09 في حين كانت علاقة الارتباط للأعوام 2010، 2015، 2014 ضعيفة إذ بلغت على التوالي 0.45، 0.31، 0.29، يدعم ذلك قيمة t المحسوبة البالغة على التوالي 6.7 ، 3.1 ، 2.5

وأیضا أظهرت نتائج التحليل وجود تأثير معنوي للمخاطرة الكلية في معدل العائد على حق الملكية فقد أظهرت النتائج إن تأثير المخاطرة كان متوسطا على معدل العائد على حق الملكية في عام 2013 وعام 2011 إذ بلغ على التوالي 37% و 32% وإن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المخاطرة الكلية يؤدي إلى زيادة في معدل العائد على حق الملكية مقدارها على التوالي 20.2 و 35.8 وهذا يعني إن 37% و 32% من التغيرات في العائد على حق الملكية سببها التغير في المخاطرة أي إن العلاقة بين العائد والمخاطرة هي علاقة معنوية خطية في 37% و 32% منها يدعم ذلك قيمة F المحسوبة البالغة على التوالي 28.4، 26.23 وهذا يناقض فرضية العدم . وفي عام 2012 بلغ تأثير المخاطرة الكلية في معدل العائد 28% وإن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المخاطرة الكلية تؤدي إلى زيادة مقدارها 17.9 في العائد وهذا يعني إن 28% من التغيرات في العائد سببها التغير في المخاطرة أي إن العلاقة معنوية خطية بين العائد على حق الملكية والمخاطرة في 28% منها يدعم ذلك قيمة F المحسوبة البالغة 23.8 وهذا يناقض فرضية العدم أيضا . وفي عام 2010 بلغ تأثير المخاطرة الكلية في معدل العائد 20% وإن كل زيادة بمقدار وحدة

واحدة في المخاطرة الكلية تؤدي إلى زيادة مقدارها 13.10 في العائد وهذا يعني إن 20% من التغيرات في العائد سببها التغير في المخاطرة أي إن العلاقة معنوية خطية بين العائد على حق الملكية والمخاطرة في 20% منها يدعم ذلك قيمة F المحسوبة البالغة 19.44 وهذا يناقض فرضية العدم أيضا .

إما في عام 2014 و 2015 فقد كان تأثير المخاطرة في العائد ضعيف جدا إذ بلغ 0.08، 0.09 على التوالي وهذا يعكس طبيعة العلاقة بين العائد على حق الملكية والمخاطرة إذ بلغت قيمة F المحسوبة 3.8 ، 5.7 مما يشير إلى قبول جزئي لفرضية العدم . و بشكل عام لسنوات البحث فقد كان تأثير المخاطرة الكلية في العائد ضعيفا إذ بلغ 0.22 أي إن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المخاطرة الكلية يؤدي إلى زيادة مقدارها 3.01 في العائد وهذا يعني إن 22% من التغيرات في العائد سببها التغير في المخاطرة أي إن العلاقة معنوية خطية بين العائد على حق الملكية والمخاطرة في 22% منها يدعم ذلك قيمة F المحسوبة البالغة 17.89 وهذا يناقض فرضية العدم .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً.. الاستنتاجات النظرية

- 1- يتوفر اهتمام لدى المصارف عينة البحث بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد المتوفرة لديها في استثمارات مجدية تحقق العائد المطلوب.
- 2- يتوفر وعي وإدراك لدى المصارف عينة البحث بأهمية تنويع الاستثمارات من أجل تفادي المخاطرة المحتملة .
- 3- توجد علاقة تبادلية بين العائد والمخاطرة وبالتالي يتوجب الاهتمام في المشروعات الأقل مخاطرة .
- 4- تتباين المصارف بالنسبة لمستويات معدل العائد على الموجودات (العائد على الاستثمار) ومعدل العائد على حق الملكية بشكل كبير خلال مدة البحث فنراه مرتفع لسنة ومنخفض لسنة أخرى وكذلك التباين بين مصرف وآخر مما يشير إلى تقلب الأوضاع الاقتصادية منذ عام 2003 ولغاية الوقت الحاضر .

ثانياً.. الاستنتاجات العملية

- 1- يعد المصرف الاهلي العراقي من افضل المصارف عينة البحث في تحقيقه اعلى معدل عائد على الموجودات مقارنة بالمصارف الاخرى عينة البحث خلال مدة البحث إذ بلغ 0.26 . وهو اعلى من معدل عائد السوق
- 2- يعد المصرف الاهلي العراقي من افضل المصارف عينة البحث في تحقيقه اعلى معدل عائد على حق الملكية مقارنة بالمصارف الاخرى عينة البحث خلال مدة البحث إذ بلغ 205 . وهو اعلى من معدل عائد السوق
- 3- يعد مصرف دار السلام من ادنى المصارف عينة البحث في تحقيقه لمعدل عائد على الموجودات إذ بلغ 007 . خلال مدة البحث وهو اقل من عائد السوق
- 4 - يعد مصرف دار السلام من ادنى المصارف عينة البحث في تحقيقه لمعدل عائد على حق الملكية إذ بلغ 044 . خلال مدة البحث وهو اقل من عائد السوق

- 5- تتباين مستويات المخاطرة بين المصارف عينة البحث بشكل واضح بالنسبة للعائد على الموجودات اذ حقق مصرف الاستثمار العراقي اعلى مستوى مخاطرة كلية بلغت 1.034 قياسا بالمصارف الاخرى عينة البحث في حين حقق مصرف الخليج التجاري والمصرف الاهلي العراقي ادنى مستوى مخاطرة كلية مقارنة بالمصارف الاخرى عينة البحث بلغت 56 . ، 66. على التوالي وكذلك الحال فيما يخص العائد على حق الملكية فبلغ اعلى مستوى مخاطرة كلية لمصرف الخليج التجاري بمقدار 966 . وحقق المصرف الاهلي العراقي ادنى مستوى مخاطرة كلية مقدارها 284.
- 6- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقات ارتباط معنوية بين المخاطرة الكلية والعائد على الموجودات وكذلك العائد على حق الملكية.
- 7 - اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود اثر معنوي للمخاطرة الكلية في العائد على الموجودات وكذلك في العائد على حق الملكية.

ثالثا..التوصيات

- 1- يتوجب على المصارف عينة البحث الاهتمام بالفكر المالي ولاسيما بالعائد والمخاطرة من اجل تحقيق العائد المقبول وبأدنى مستوى من المخاطرة خصوصا بعد التدهور الذي اصابها في السنين السابقة بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية والامنية.
- 2- يتوجب من ادارة مصرف دار السلام دراسة كافة المشاكل والصعوبات التي ادت الى تدني عائد هذا المصرف والقيام بمراجعة اداء المصرف من اجل وضع حلول انية ومستقبلية للنهوض بواقع المصرف.
- 3- حث وتشجيع ادارات المصارف عينة البحث على مسك أدوات استثمارية متعددة واستخدام التنوع في الاستثمارات من اجل تقادي المخاطرة غير النظامية.
- 4- على ادارات المصارف عينة البحث دراسة الظروف الاقتصادية العامة وجميع متغيرات الاقتصاد الكلي للبلد من اجل التقليل من اثار المخاطرة النظامية .
- 5- دراسة كافة المشاكل التي تعاني منها المصارف عينة البحث من ضمنها الركود الاقتصادي والخسائر وإبداء المساعدة لها للنهوض بواقعها والمنافسة مع المصارف الاخرى.
- 6 - على ادارات المصارف بشكل عام استخدام الاساليب العلمية والاحصائية في قياس مستويات العوائد المتحققة من عملية الاستثمار وعدم استخدام التنوع بشكل عشوائي لان ذلك يؤدي الى عدم تحقيق عائد امثل وبأدنى مخاطرة .

المصادر

أولا،العربية / الكتب

- (1) إل شبيب،دريد كامل، إدارة المحافظ الاستثمارية، ط 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2010.
- (2) الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ،إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، جامعة عمان الأهلية، إثراء للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن،2010.
- (2) الشماع ،خليل محمود حسن، الإدارة المالية، ط 4 ، مطبعة الخلود،بغداد،العراق،1992.
- (3) العامري ،محمد علي إبراهيم، الإدارة المالية ،ط1،جامعة بغداد، 2001.

- (4) العامري، محمد علي إبراهيم، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- (5) العلي، اسعد حميد، الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2010.
- (6) رمضان، زياد سليم، مبادئ الاستثمار، دار وائل للطباعة والنشر، ط2، عمان، الأردن، 2002.
- (7) عبد الهادي، محمد سعيد، الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل - التحليل المالي والأسواق المالية والدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- (8) كداوي، طلال محمود، تقييم القرارات الاستثمارية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، العراق، 2009.
- (9) مطر و تيم، محمد فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، الأردن، 2005.
- (10) هندي، منير إبراهيم، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، الإسكندرية مصر، 2004.

ثانياً، الأجنبية

- 1- Brealey, Richard & Myers, Stewart, Marcus, Alen. **Fundamental of Corporate Finance**, 3th ed. McGraw – hill, INC. 2001.
- 2 -Block, Stanley B. & Hirt, Geoffrey A. **Foundations Of Financial Management**, 9th . ed, McGraw-Hill Companies, Inc, 2000
- 3- Feible Buce J, **Investment performance Measurement**, John Wiley & Sons. Inc, 2003
- 4- Gitman, Lawrence, **principles of managerial finance**, 12th ed, pearson prentia Hall, 2009.
- 5 - Ross . Stephen a . wester field . Randolph, w . & Jordan, d. Bradford D, **essentials of corporate finance**, the mc graw – hill companies, Inc . 1996 .
- 6 - Ross, Stephen A., Wester field, Randolph W., & Jaffe, Jeffrey F., **Corporate Finance**, 7th .ed, McGraw – Hill International Edition, 2008 .
- 7 - Weston, fred, **essential of managerial management** pry den press, hear count srace . 1996.